

الى منزله وان كانت صغيرة لا يستمتع فله نفقة لها وان سلت اليه وان كانت
 الزوج صغير لا يتعد على الوطئ ولمدة كبيرة فلهما النفقة من ماله وان اطلق
 الرجل امراته فلهما النفقة والسكنى في عدةها رجعيًا كان او بائنًا ولا نفقة للمنفق
 عنها زوجها وكل فرقة جاءت من قبل المرأة بحقيقتها فله نفقة لها وان طلقها
 ثم ارتدت والعياذ بالله يسقط نفقتها وان امسكت ابن زوجها
 من نفسها ان كان بعد الطلق فلهما النفقة وان كان قبل الطلاق فلا نفقة
 لها وان حبست المرأة من دينها او خصها رجلها فذهب بها ونجحت مع
 محرم فله نفقة لها وان مرضت في منزل الزوج فلهما النفقة ويغض عن الزوج
 نفقة خادما وان كان مسرًا ولا يغض الا كسر من خادما واحدا عليه
 ان يسكنها في دار مفردة ليس فيها احد من اهله ان تختار ذلك وان
 كان له ولد في غيرها فليس له ان يسكنه معها والزواج ان يمنع والديه
 وولدها وولدها من غير علمها من الدخول عليها ولا يمنعهم من النظر
 اليها وكلامها اي وقت اختاروا ومن اغتر بنفقة امراته لم يفرق بينها

بغلا

يقال لها استدين عليه واذا اغاب الزوج له مال في يد رجل يعرف به بالزوجة
 فرض القاض في ذلك المال نفقة زوجته الغائب وولده الصغار وول
 لديه وياخذ منها كفيلا بها ولا تقضى نفقته في مال الغائب الا لمولاه
 واذا قضى القاض لها بنفقة الا عسار لم ايسر فخاصته ثم لها نفقة المولى
 واذا مضت مدة لم ينفق الزوج عليها وطالبته بذلك فلا شيء عليها الا
 ان يكون القاض فرض لها النفقة او صالحة الزوج على مقدارها فيقضى
 على مقدارها فيقضى بنفقة ما مضى فان مات الزوج بعد ما قضى
 عليها بالنفقة ومضت شهور سقطت النفقة وان سلفها نفقة الستة
 ثم مات لم يسترجع منها شيء وقال محمد رحمه الله لها نفقة ما مضى وما بقى
 للزوج واذا تزوج العبد حرة باذن مولاه ونفقته ما دين عليه يباع
 فيها وان تزوج الرجل امته فبقي اهما مولاها معه منزلا فعليه النفقة
 وان لم يبعها فلا نفقة لها ونفقة الا ولده الصغار على الاب لا يشا
 راء فيها احد مالا يشاركه في نفقة الزوج احد فان كان الفقير ضيعا